اجتماع الجمعية العامة العادية

محضر الاجتماع السادس والعشرين للجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2021

عقدت الجمعية العامة العادية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 30 مارس 2021 في قاعة الاجتماعات المتعددة الأغراض في الطابق الثامن، بالمقر الرئيسي للشركة في توبلي - مملكة البحرين، وعبر وسائط الاتصال المرئي، وبحضور عدد من المساهمين يمثلون أصالة ووكالة 162,286,491 مليونَ سهمٍ وبما تعادل نسبته 79.48% من رأس المال وبذلك يكون النصاب قانونياً كما نصت على ذلك المادة (201) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.

ولقد انعقد الاجتماع بالحضور الشخصي للمساهمين وممثليهم، وأعضاء مجلس الإدارة، وسكرتير مجلس الإدارة، وممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدقق الخارجي للشركة، ومسجل الأسهم شركة البحرين للمقاصة، إلى جانب أعضاء الإدارة العليا للشركة، سواء عن طريق الحضور الشخصي، أو عن طريق الحضور الافتراضي عبر وسائط الاتصال المرئي، نظرا للظروف الراهنة والمعنية بالحد من التجمعات والتشجيع على التباعد الاجتماعي في إطار الجهود المبذولة للحد من انتشار فايروس كورونا، وإذعانا للقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة في مملكة البحرين.

ممثلو الجهات الرسمية، وهم:

1. ***خولة بوبشيت*** *عن إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة.*
2. ***محمد فخرو ومريم الحمادي، وكوثر عبدالوهاب*** *عن إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة بمصرف البحرين المركزي.*
3. ***حسين محمد*** *عن إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي.*
4. ***نجود الشرقاوي*** *عن إدارة الإدراج والإفصاح ببورصة البحرين.*

ممثل مدققي الحسابات الخارجيين عن السادة كي بي إم جي:

1. ***عبدالجليل العالي.***

ممثلو مسجل الأسهم عن السادة شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة):

1. ***هبة مبارك، وهدى الطربوش، وحسين حاجي.***

ولقد انعقد الاجتماع برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور عبدالرحمن علي سيف الذي استهل الاجتماع بتقديم اعتذار السيد الرئيس عبدالرحمن يوسف فخرو عن عدم حضوره للاجتماع نظراً لتواجده خارج المملكة لدواعي العلاج متمنياً له الشفاء العاجل.

في بداية الاجتماع، رفع رئيس الجلسة الدكتور عبد الرحمن علي سيف بالأصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء على كل الدعم والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الموقرة بمساندة فريق البحرين، لمواجهة جائحة كورونا وللإجراءات الفعالة التي اتخذتها لاحتواء الوباء ودعمها لقطاعات الأعمال المتنوعة والتي كان لها الأثر الكبير في تخفيف الكثير من الأعباء عن المواطنين والمقيمين على حد سواء. ثم رفع تعازي المجلس الحارة لوفاة المغفور له بإذنه تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، وأشاد بكل الإنجازات التي تحققت في عهده وما قدمه لمملكة البحرين من رفعة وسمو في كافة المجالات، وعلى مختلف الأصعدة.

كما وجه السيد الرئيس الشكر الجزيل أيضا إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية في مملكة البحرين، وعلى وجه الخصوص مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة على تعاونها ودعمها المتواصل واللامحدود. ثُمَّ رَحَّبَ بجميع الحاضرين من المساهمين وممثليهم، ومندوبي الجهات الرسمية، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وشكرهم على حضورهم للاجتماع.

بعد ذلك، استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في مناقشة أية موضوعات أخرى تحت المادة الأخيرة من جدول الاجتماع وهي "ما يستجد من أعمال"، فطلب السيد علي طريف إضافة مادة تتعلق بتثبيت عضوية الأستاذ يوسف خلف محل العضو المستقيل من مجلس الإدارة الأستاذ خالد مطر، فشكره السيد الرئيس على ذلك وأكد له أن المادة كان مقررا طرحها على مسامع المساهمين، الذين وافقوا على إدراجها في جدول الأعمال.

التوقيع المعتمد

وقبل افتتاح السيد الرئيس للاجتماع لمناقشة جدول الأعمال المعلن عنه مسبقاً، طلب السيد علي طريف الإذن بالتداول، حيث تقدم بالشكر على الدعوة لحضور الجمعية العامة العادية السنوية، وأشاد بمحضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق، والذي تضمن بالتفصيل جميع الملاحظات والاقتراحات والأسئلة والردود وذلك حسب المادة (208) من قانون الشركات التجارية وتعديلاته، وهو أمر يلبي تطلعاته كمساهم في الشركة، مقدما شكره الجزيل للسيد رئيس مجلس الإدارة السيد عبدالرحمن يوسف فخرو ولعضو مجلس الإدارة العضو المنتدب السيد رياض يوسف حسن ساتر على توجيهاتهما، ولأمين السر السيد جلال الموسوي على الجهد الكبير المبذول في كتابة المحضر. كما هنأ السيد علي طريف السيد الرئيس وجميع الحاضرين بقرب حلول شهر رمضان المبارك، ودعا للسيد رئيس مجلس الادارة بالشفاء العاجل، وأن يمن الله عليه بالصحة والعافية والعودة للوطن سالما غانما.

ثم تقدم السيد علي طريف إلى مجلس الإدارة بثلاثة اقتراحات للنظر في تطبيقها في السنوات القادمة، ورحب السيد الرئيس بتلك الاقتراحات معتبرا إياها أمورا مهمة وحيوية، ومؤكدا على أخذها في نظر الاعتبار ودراستها. وكانت الاقتراحات على النحو التالي:

1. ***عقد مؤتمر للمحللين بشكل ربع أو نصف سنوى كما هو معمول به من قبل شركات أخرى مدرجة في بورصة البحرين لاستعراض أداء الشركة.***
2. ***بدء مسيرة الاستدامة بالشركة والقائمة على أسس الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات: (Environmental, Social and Governance).***
3. ***إدراج المواضيع التى سوف يناقشها مجلس الإدارة أو القرارات التي يتخذها ضمن الإفصاحات التي تنشر على موقع بورصة البحرين.***

وبعد ذلك، بدأ السيد الرئيس في مناقشة جدول الأعمال المعلن عنه والذي تم التداول بشأنه، ووافق المساهمون على مواده كما يلي:

أولا: **المصادقة على المحضر السابق لاجتماع للجمعية العامة العادية المنعقد في 2020/03/31.**
صادق المساهمون على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 30 مارس 2020 المنشور على الموقع الإلكتروني للشركة.

ثانيا: **مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.**
وافق المساهمون على استعراض تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2020 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

ثالثا: **الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31.**
قرأ السيد عبدالجليل العالي - ممثل مدققي الحسابات السادة كي بي ام جي للمحاسبة والتدقيق - مختصر تقرير مراقبي الحسابات عن حسابات السنة المنتهية في 2020/12/31 الوارد في التقرير السنوي للعام 2020، ووافق عليه المساهمون.

رابعا: **مناقشة الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليها.**

1.4 طلب السيد أحمد فخرو الإذن بالتداول حيث ابتهل للمولى عز وجل بأن يمن على السيد رئيس مجلس الإدارة بالشفاء العاجل والعودة سالما لأرض الوطن. وأعقب ذلك أن طرح استفسارا عن انخفاض القيمة للموجودات المالية، والزيادة الكبيرة من 8 مليون دينار بحريني إلى 20 مليون دينار بحريني بنسبة زيادة بلغت 150%، متسائلا عما إذا كانت هذه الأرقام حقيقية أم خضعت لعملية "تجميل محاسبي" عن السنوات السابقة، ومستفسرا عن المسئول عن ذلك. كما استفسر أيضا عن دور الشركة والإدارة في المحافظة على النموذج التجاري للشركة بالنظر إلى الخسائر الكبيرة التي تكبدتها والتي هشمت حقوق المساهمين، مستعلما عن أخذ رأي قانوني لتبرير قيام مجلس الإدارة باتخاذ قرار بأخذ هذه المخصصات الكبيرة، مضيفا أن الشركة شركة مالية وليست مصرفا، في حين أن المصارف حصلت على دعم من مصرف البحرين المركزي، ووجه سؤالا مباشرا عن حصول الشركة على أي دعم من المصرف المركزي من حيث السيولة؟ فأجاب السيد الرئيس بأن الجميع على علم بأن سنة 2020 كانت سنة استثنائية بكل المقاييس، وأشار إلى أن هناك عاملين أساسيين أثرا على مجمل الأوضاع الاقتصادية والتجارية؛ العامل الأول هو الجائحة وما تبعها من تأثيرات أدت إلى إغلاق كلي أو جزئي لبعض أنشطة الشركة؛ والعامل الثاني هو الانخفاض الشديد في أسعار النفط والذي أدى إلى تباطؤ اقتصادي عالمي. واسترسل قائلا أن الشركة وبالنظر إلى نموذج أعمالها التجارية تنشط في قطاعات عمل محددة والتي منها الإقراض، والذي تأثر بدوره تأثرا شديدا نتيجة للتداعيات التي فرضتها

التوقيع المعتمد

جائحة كورونا، ومنها على سبيل المثال أنه كان لزاما على الشركة تأجيل الأقساط لستة شهور من غير فوائد تماشيا مع تعليمات مصرف البحرين المركزي، وبالنظر إلى ترخيص الشركة لمباشرة نشاط التمويل، فإنه يَحْرُمُ عليها تلقي الودائع من العملاء، وعلى ذلك تتأتى مصادر السيولة في الشركة من المدفوعات المستلمة من العملاء، بالإضافة إلى خطوط الائتمان من المصارف التجارية، إلا أنه وعقب تأجيل الاقساط لمدة ستة شهور امتثالا لتعليمات الجهات الرقابية، أصبح من الصعب على الشركة مواصلة عمليات الإقراض، حسب ما تظهره المؤشرات المالية في التقرير السنوي والتي تبين أن عمليات منح القروض الجديدة انخفضت بشكل كبير ذلك نتيجة لمساعي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للتقليل من المخاطر المحتملة وللمحافظة على مستوى مقبول من السيولة في الشركة. كما استطاعت الشركة وبنجاح خلال العام سداد قرضين مجمعين قيمتهما 80 و 125 مليون دولار أمريكي كل حده في تاريخ استحقاقهما، بإصدارين جديدين محددي الأجل في ديسمبر 2020. وأكد أنه لم تكن هناك حاجة للجؤ لمصرف البحرين المركزي لأخذ سيولة بصورة استثنائية مع أن الأخير قدم هذه التسهيلات للبنوك والشركات المرخصة. العامل الثاني الذي أثر على أداء الشركة هو سوق مبيعات السيارات وهوأحد الأنشطة الرئيسية للشركة، وقد عانى هذا القطاع من تباطؤ كبير في السنوات الثلاث الماضية وزادت أوضاعه سوءً مع تفجر أزمة جائحة كورونا في عام 2020، ولجؤ الحكومة الموقرة لتطبيق إجراءات صارمة منها الإغلاق للمحلات التجارية والمعارض لمدد زمنية للحد من انتشار الفايروس، الأمر الذي ألقى بظلاله على سوق السيارات والذي كان يعاني أصلا من تباطؤ اقتصادي بالإضافة إلى التباطؤ الاقتصادي أدى إلى تراجع حاد في مبيعات السيارات. كما أن القطاع العقاري لم يسلم من هذه التداعيات الخطيرة وقس على ذلك بقية الأنشطة التجارية التي تنشط فيها الشركة.

2.4 وأضاف أنه وبغية ممارسته لمسئولياته على أتم وجه، وفي مواجهة تلك الخسائر المتكبدة وإدراكا منه لحساسية الوضع جراء تلك الظروف الاستثنائية التي خلفتها جائحة كورونا والحاجة إلى اتخاذ قرارات لحماية الشركة والمستثمرين، فقد عقد مجلس إدارة الشركة ولجانه المنبثقة بما مجموعه 64 اجتماعا، حسب التفصيل الوارد في تقرير الحوكمة. وهنا كانت للسيد أحمد فخرو مداخلة تساءل فيها عن قانونية أخذ هذه المخصصات الكبيرة حيث أن الشركة شركة مالية وليست مصرفا، فالمصارف حصلت على الدعم المباشر ولديها من الإيداعات ما يكفيها على عكس الشركة والتي تتكبد مصاريف إضافية للاقتراض من البنوك الأخرى، متسائلا ما إذا كان ذلك يتماشى مع هيكلة الشركة ودستورها. فأجاب السيد الرئيس أن كل عمليات الشركة تتمّ حسب الترخيص الممنوح للشركة في المجالات المختلفة، ولم يردنا شيء سواء من الجهات المرخصة أو من جهات أخرى أن هناك عمليات غير قانونية. وهنا عقب عضو مجلس الإدارة العضو المنتدب السيد رياض ساتر قائلا أنه عند إعداد البيانات المالية الشركة تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية والتي تحدد عملية احتساب الخسائر والمخصصات الخاصة بأعمال الشركة، وللشركة مدقق خارجي يجري مراجعة شاملة لكل الحسابات ويتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية الدولية، فهذه العملية وكما تفضل السيد الرئيس، فإن الشركة مرت بظروف استثنائية تطلب منها أن تكون أكثر حذرا في احتساب هذه المخصصات آخذة في الاعتبار الظروف الحالية وما لا يمكن توقعه في المستقبل لأن الظروف الاقتصادية لازالت غير مستقرة، فضلا عن أن الاقتصاد البحريني يواجه تحديات غير مسبوقة، وهو الأمر الذي حدا بالشركة أن تعتمد هذه المخصصات. وأضاف أنه عند معاينة البيانات المالية، نجد أن الشركة حققت أرباحا وقدرها 16 مليون دينار بحريني (مجموع الأرباح قبل المخصصات)، إلا أنها شهدت انخفاضا حادا في حدود 30-35% عن العام الماضي، وهذا الانخفاض كان متوقعا نتيجة لتباطؤ الحركة الاقتصادية بما فيها مبيعات السيارات، وإغلاق جسر الملك فهد وما ترتب عليه من آثار سلبية طالت قطاع السياحة، وتأجير السيارات، ومعاملات بطاقة الامتياز الائتمانية في حين أن جميع هذه العمليات وغيرها مترابطة وأدت لانخفاض أعمال الشركة. إذن من غير المبالغ فيه أن القطاعات الاقتصادية برمتها واجهت التحديات ذاتها، مستدركا أنه ورغم زيادة المخصصات، إلا أنها ستفيد الشركة في المستقبل في مواجهة أي ظروف اقتصادية غير مؤاتية. عقب ذلك، اقترح السيد أحمد فخرو رقمنة التقرير السنوي Digitalization في الموقع الالكتروني للشركة Digital Annual Report كحال بعض الشركات في السوق والكثير من الشركات خارج المملكة، وقدر رحب السيد الرئيس بهذا المقترح، وأكد على أخذه في نظر الاعتبار ودراسته.

3.4 كانت هناك أيضا مداخلة للسيد أحمد فخرو قال فيها أن الشركة أعلنت في 22 ابريل 2020 عن استقالة الاستاذ خالد مطر بعد فوزه في الانتخابات في الجمعية العمومية الأخيرة، هذا فيما تناقلت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي نبأ استقالة رئيس مجلس الإدارة، الأمر الذي نفته الشركة فيما بعد، وفي 28 أكتوبر 2020 استقال الرئيس التنفيذي، معقبا أن هذه الاستقالات تعطي انطباعا عن وجود تنافر وتضارب مصالح فيما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وهنا أجاب السيد الرئيس قائلا أنه تمتعت الشركة خلال السنوات طويلة بالاستقرار على مستوى مجلس الإدارة والإدارة والتنفيذية، ولكن في السنة الماضية وردتنا بعض الشائعات حول استقالة رئيس مجلس الإدارة، والشركة في الواقع أصدرت بيانا في هذا الخصوص نفت فيه الخبر جملة وتفصيلا، وبالنسبة لعضو مجلس الإدارة المستقيل السيد خالد مطر فقد خدم الشركة لسنوات طويلة وقدم استقالته نتيجة أسباب خاصة، ومجلس الإدارة اتخذ الإجراءات المناسبة لتعيين العضو الذي يلي العضو المستقيل في عدد الأصوات في

التوقيع المعتمد

آخر انتخابات وهو العضو السيد يوسف خلف، والمقرر التطرق لتثبيت عضويته تحت المادة "ثاني عشر ما يستجد من أعمال". بالنسبة للرئيس التنفيذي السابق فقد قدم استقالته أيضا لأسباب خاصة، معقبا أن هذه الأمور اعتيادية وتحصل في أي زمان ومكان وليست بالأمر الغريب، ولا يدل إطلاقا على وجود تنافر أو تضارب بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بل بالعكس فإن الشركة تنعم بالاستقرار والانسجام على مختلف المستويات. وأضاف معقبا أنه من المنطقي أن تسعى الشركة جاهدة للمحافظة على كوادرها، إلا أن هذه الاستقالات قد تأتي على غير المتوقع، وهي أمور اعتيادية تماما، ولم تخرج عن النطاق الطبيعي. إضافة لذلك، وفي ظل خلو منصب الرئيس التنفيذي، فقد عكف مجلس الإدارة بالتنسيق مع لجنة المكافآت والتعيينات للعمل على تعيين رئيس تنفيذي جديد في الشركة واتخذ عدة خطوات في هذا الإطار، إذ فاضل ما بين عدد من المرشحين بصورة تفصيلية وفقا لمعايير محددة واضعا نصب عينيه احتياجات الشركة لرئيس تنفيذي مؤهل قادر مع الكادر الإداري الموجود على قيادة الشركة خلال المرحلة القادمة والتي من المحتمل أن تشهد تحديات ومستجدات متنوعة على مختلف الأصعدة والمستويات.

4.4 في هذه اللحظة كانت للسيد علي الطريف مداخلة تطرق فيها إلى موضوع المخصصات حسب ما هو مذكور في صفحة 48 من التقرير السنوي ومن قبل السادة المدققين الخارجيين كي بي إم جي، إذ أنه من المتعود أن المدققين الخارجيين يطلقون على هذه المخصصات "مخصصات انخفاض القيمة"، إلا أن هذه التسمية يشوبها نوع من الخطأ فهي تدل على المرحلة الثالثة من "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة"، وعليه طلب من السادة المدققين الخارجيين استعمال مصطلح آخر من قبيل "إجمالي المخصصات". بعد ذلك، تطرق لملاحظة أخرى تتعلق بالتنظيم الاحترازي وهو ما يسمى "المقرض للملاذ الأخير"، وقال إن البنوك تكون لديها عادة هذه الخطوط مع مصرف البحرين المركزي، ونحن في الشركة طُلِبَ منا تأجيل الأقساط لمدة ستة شهور من غير فوائد، ونتيجة لذلك تعرضت الشركة والمساهمين لخسارة جسيمة مقدارها 14.3 مليون دينار بحريني، متسائلا عن مبررات تحمل الشركة والمساهمين لهذه الخسارة التي "هشمت حقوق المساهمين"، ومتسائلا أيضا عن المقابل الذي حصلت عليه الشركة جراء هذا التأجيل من المصرف المركزي، خاصة وأن ترخيص الشركة هو "شركة تمويل" وليس مصرفا تتوافر له خاصية "المقرض للملاذ الأخير"، والذي استفادت منه بعض البنوك المحلية. ثم تطرق المساهم للمخصصات الإضافية التي اعتمدتها الشركة بمبلغ وقدره 20 مليون دينار بحريني الأمر الذي اعتبره "صدمة كبيرة"، ففي حين انخفضت نسبة المخصصات لدى بعض من البنوك، ارتفعت تلك النسبة في الشركة، مما يدلل على أنها مخصصات غير طبيعية، ويبدوا أن استقالة الرئيس التنفيذي السابق والسيد العضو السابق تتعلق بهذا الموضوع، أو أن هناك أشياء سابقة اجتمعت مع الظروف الاستثنائية الحالية التي مرت الشركة في سنة 2020، الأمر الذي اضطر الشركة للتعرض لهذا النوع من المخاطر والخسائر، مضيفا أن ما يؤكد حجته الذي يسوقها هو أن مصطلح "انخفاض القيمة" لا يدل على شيء متوقع الحدوث في المستقبل، وأنها خسائر غير متوقعة، متمنيا للشركة الرفعة ودوام التقدم وتحقيق ما يصبوا له المساهمون في الأعوام القادمة.

5.4 وردا على ذلك، قال السيد الرئيس أن تأجيل أقساط القروض لمدة ستة شهور بدون فوائد جاء نتيجة حتمية للآثار الخطيرة التدميرية للأزمة التي مر بها العالم ولم تكن مملكة البحرين مستثناة من ذلك، فقد كانت أزمة غير مسبوقة في كل التاريخ الاقتصادي الحديث بكل ما تحمل الكلمة من معنى، فهي ليست أزمة مالية أو سياسية أو اجتماعية، بل هي أزمة شاملة غير معروفة المصدر أو النطاق لأن سبب الازمة غير معروف والمدى غير معروف والعلاج أيضا غير معروف، ولم تتركز هذه المخاطر العالية على المؤسسات فحسب، بل شملت الاقتصاد الوطني برمته، وكان لابد من التحرك سريعا لانقاذ الاقتصاد، وكان لزاما على الجهات الرسمية أن تحدث نوعا من الاستقرار، وقد رأينا دول العالم تتسابق لوضع حزم كبيرة اقتصادية وتجارية وغيرها لدعم الجهات المتضررة من الأفراد والمؤسسات، ومملكة البحرين مشكورة كانت في طليعة الدول السباقة في هذا الجانب، فقد استطاعت أن تحدث نوعا من الاستقرار وتقلل من الخسائر والأضرار، عبر تقديمها حزما كبيرة من برامج الدعم والتي شملت دعم الأجور للموظفين البحرينيين، وتغطية تكاليف فواتير الكهرباء والماء للمؤسسات والأفراد على حد سواء. كذلك قدم مصرف البحرين المركزي مشكورا حزمة لدعم المؤسسات والمصارف المالية من خلال تقليل بعض النسب الرقابية المطلوبة خاصة بالنسبة لنسب السيولة، وفتح نافذة مستمرة لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية عند الحاجة، ومن بين ذلك تأجيل الأقساط، والتي كان لزاما على جميع المؤسسات المالية والشركات بما فيها الشركة المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي – الجهة التنظيمية والرقابية – التقيد بها حرفيا، وكذلك مراعاة للمصلحة العامة ومساهمة في دعم الاقتصاد والمجتمع. وقد تقيدت الشركة بجميع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي رغم التكلفة الباهضة التي تحملتها، مؤكدا أن الشركة الآن في وضع قوي ومتين وقادرة على مواصلة أنشطتها التجارية خاصة مع التوقعات بعودة الحياة إلى طبيعتها نسبيا خلال النصف الأول من العام 2021.

6.4 في هذه اللحظة، طلب السيد رياض يوسف ممثل بنك البحرين الوطني ش.م.ب. الإذن بالتداول وتساءل عما إذا واجهت الشركة

التوقيع المعتمد

أي صعوبات في التمويل خلال عام 2020 آخذين في نظر الاعتبار نموذج التمويل الذي تتبعه الشركة وفقا لترخيصها، ومتسالا عن الخطوات التي تم اتخاذها للوفاء باحتياجات ومتطلبات السيولة في الشركة وما إذا كانت للشركة أية خطة لتغيير نموذج التمويل الحالي. والسؤال الثاني الذي أثاره السيد رياض ارتبط برؤية مجلس الإدارة والإدارة حول مستويات النمو المتوقعة في قطاعات الأعمال التي تنشط فيها الشركة خلال السنة الحالية 2021 وفي الأعوام اللاحقة. فأجابه السيد رئيس الجلسة أن الشركة بموجب الترخيص الممنوح لها من مصرف البحرين المركزي لا يحق لها أخذ ودائع من الزبائن، ولذلك تعتمد على مصادر أخرى للحصول على التمويل من ضمنها التمويلات من خلال المصارف. فالشركة لديها خطوط ائتمان مع بعض المصارف ولديها برنامج مستمر لإصدار سندات أو قروض مجمعة، والجزء الأساسي من تمويل الشركة يعتمد على التمويل الذاتي أو تحصيل المدفوعات من القروض وتدويرها في التمويل وهذا هو نموذج عمل الشركة. وفي إطار هذا المصدر من نموذج التمويل، تبرز مخاطر خاصة في ظل عدم وجود مصادر مستمرة للتمويل على خلاف مصادر التمويل لدى المصارف. كما أن لا يخفى على الجميع أن الجائحة فرضت تحديات على الشركة من خلال تأجيل الأقساط لمدة ستة شهور، حيث لم تستطع الشركة تحصيل مدفوعات الزبائن من الأقساط وإعادة تدويرها من جديد في عمليات الشركة. من جهة أخرى، وفي ظل هذه الظروف، أصبح لزاما على جميع الجهات التمويلية مساعدة زبائنها لأن الضرر لحق الجميع والمصدر خارجي غير معروف، والشركة لم تكن مستثناة من ذلك كله تماشيا مع تعليمات الجهة الرقابية، وكذلك من منطلق مسئوليتها الاجتماعية في دعم زبائنها والذين تربطهم بها علاقات وطيدة وطويلة، فكان لزاما عليها تقديم يد العون والمساعدة لزبائنها عبر تأجيل الاقساط أو إعادة جدولة أو الهيكلة. كما أكد السيد الرئيس أن هذا الأمر كان أحد الهموم الأساسية لمجلس الإدارة ولجانه، حيث عقد اجتماعات كثيرة تدارس فيها آخر المستجدات والتطورات للوقوف على التحديات وبحث طرق العلاج بالتشاور مع مصرف البحرين المركزي، مع التأكد من أن الأمور الأساسية وقواعد العمل التجاري لشركات المجموعة ومستوى السيولة في الشركة في وضع سليم. وفي هذه اللحظة، شدد السيد الرئيس على أن الشركة قد تعاملت مع هذا الجانب تعاملا مهنيا وسليما في إطار متطلبات المرحلة، ولم تضطر إلى إعادة جدولة أو هيكلة، ودفعت قرضيها المجمعين في موعد استحقاقهما، ولم تضطر للحصول على أية استثناءات تتعلق بمستوى السيولة، والتي كانت عند مستوٍ مناسب.

7.4 وعن أداء القطاعات التجارية الأخرى، فإن أهم نشاطين تجاريين تنشط فيهما الشركة فهما نشاط الإقراض وبيع السيارات، وهناك أنشطة أخرى تنشط فيها الشركة كالنشاط العقاري والتأمين وتأجير السيارات وهي أقل أهمية من حيث إيرادات الشركة. وهذان القطاعان الرئيسيان - نشاطا الإقراض وبيع السيارات - تأثرا بشكل كبير حسب ما أظهرته البيانات المالية المدققة. وبالنسبة لنشاط الإقراض، فمع التباطؤ الاقتصادي، يضاف إليه المخاوف بشأن الجائحة غير المعروفة، فقد تأثر الاستهلاك وتأثر الاستثمار، ولذلك فقد تأثرت عملية الإقراض وشهدت الحركة المصرفية والتجارية انخفاضا كبيرا. وهذا هو حال الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بصورة آنية بمعدل الدورة الاقتصادية صعودا وهبوطا. ونشاط السيارات والعقارات من الأنشطة الأساسية التي تتأثر بالدورة الاقتصادية سواء على مستوى المستثمر أو المستهلك، فمع التباطؤ الاقتصادي وتأثر دخل الأفراد تزداد درجة اللايقين والتخوف مما هو آتٍ. وبالنسبة لنشاط مبيعات السيارات، فالشركة ليست هي الوحيدة التي تضررت، فهناك احصائيات دلت على انخفاض مبيعات السيارات في دول مجلس التعاون في آخر ثلاث سنوات بما مقداره 10 إلى 30% بصورة سنوية.

8.4 وهنا طلب السيد وليد خلف الإذن بالتداول وقدم شكره على الشرح الكافي والوافي لمواد جدول الأعمال، ومن ثم استفسر عما تفضل به السيد الرئيس عن انخفاض مبيعات السيارات ما بين 10 إلى 30% بصورة سنوية في دول مجلس التعاون في آخر ثلاث سنوات، وعن تأثير ذلك على مبيعات وكالات السيارات في البحرين بشكل عام، وعلى وكالات الشركة خاصة وأن سيارات العلامة التجارية جي أي سي موتور حققت أداءً جيدا من حيث عدد مبيعات السيارات، كما وطرح ملاحظة مفادها أن الشركة تمتعت في الأعوام الإثني عشر الماضية بالاستمرارية في توزيع الأرباح النقدية والعائد على الأرباح بشكل عام، وقد انصدم المساهمون في الجمعية العامة الماضية بتخفيض توزيع الأرباح النقدية على المساهمين من 50 فلسا إلى 25 فلسا للسهم الواحد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، ومن ثم عدم دفع أية أرباح نقدية إضافية عن تلك السنة منتهية ذاتها، وعدم دفع أرباح نقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في ظل انخفاض قيمة السهم، متسائلا عن سبب عدم دفع أرباح نقدية من الأرباح المستبقاة المتراكمة لضمان تحقيق مبدأ الاستمرارية في دفع الأرباح النقدية للمساهمين، واستفسر أيضا عن نية الشركة دفع أرباح نقدية نهاية العام الجاري. فأجاب السيد الرئيس أن تراجع مبيعات السيارات في آخر ثلاث سنوات مذكور وفقا للاحصائيات الموثقة والمعلنة، وفي سنة 2020 ازداد الوضع سوءً مع الإغلاق العام لوكالات السيارات ضمن إجراءات الحماية والتدابير التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار فايروس كورونا، في وقت اشتدت فيه المنافسة بين وكالات السيارات التي قدمت عروضا استثنائية، وكان لزاما على الشركة مواكبة هذه التطورات الحاصلة في السوق، وعليه قدمت عروضا استثنائية على جميع سيارات علاماتها التجارية، ومع إضافتها لعلامتين تجاريتين جديدتين هما "هافال" و "جريت وول" في نهاية عام 2019، تكبدت بعض التكاليف الإضافية وهو أمر طبيعي في السنوات الأولى من العمليات التشغيلية. كما لفت انتباه السادة المساهمين إلى

التوقيع المعتمد

أن مخزون السيارات انخفض انخفاضا كبيرا بفضل العروض الاستثنائية لتصريف الموديلات القديمة، لذا فمن الطبيعي أن تتأثر ربحية مبيعات السيارات كما هو الحال لبقية وكلاء السيارات نظرا لهذا الظروف مجتمعة.

9.4 وفي هذه الأثناء، كانت هناك مداخلة للسيد رياض ساتر بصفته رئيس مجلس إدارة شركات السيارات، حيث أكد مرة أخرى أن جائحة كورونا فرضت تحديات غير مسبوقة على كل القطاعات بما فيها قطاع مبيعات السيارات، وترتب على ذلك تغيير أولويات الشركة خلال السنة الماضية، والتركيز على خفض المخزون من السيارات القديمة بدل التركيز على الربحية في ظل ظروف سوقية قاسية، كما خفضت حجم طلباتها من السيارات لتتماشى مع التطورات السلبية الحاصلة في السوق، وقد أدى ذلك إلى نجاح الشركة في خفض مخزونها من السيارات بما يعادل 6 مليون دينار بحريني، وقد تحقق ذلك على حساب خفض الهوامش الربحية لمبيعات السيارات بعد إطلاق عروض خاصة خلال شهر رمضان الفائت، العروض التي ساعدت الشركة كثيرا في اجتياز الظروف الصعبة التي مرت بها الشركة، وتتطلع الشركة لتغيير وضع السوق في قادم الأيام في ظل الاكتشافات الجديدة في مجال علاج فايروس كورونا والكشف عن لقاحات جديدة وانتشار التطعيمات، متطلعا إلى أن يصب ذلك في مصلحة تغير الأوضاع في السوق وعودة الحياة الاعتيادية إلى سابق عهدها. وبالنسبة لاستراتيجية الشركة لقطاع عمل مبيعات السيارات، فأضاف أنه معلوم للجميع أن هناك ضغوطات كبيرة للتحول نحو السيارات الكهربائية في المستقبل حتى أن العديد من شركات السيارات الكبيرة أعلنت أنها خلال عقد من الزمن تقريبا سوف توقف إنتاج السيارات التي تعتمد على البنزين، ونحن كشركة نلحظ نشاطا في هذا الجانب في المملكة لتهيئة البنية التحتية للتحول نحو السيارات الكهربائية، والشركة تنظر لهذه الفرصة بصورة استراتيجية وتدرس كيفية تموضعها وفقا لهذه التطورات للاستفادة من الفرص القادمة. ثم أردف السيد الرئيس معقبا على السؤال الثاني الذي طرحه المساهم فيما يتعلق بعدم توزيع أرباح نقدية في العام 2020، إذ قال أن هناك إجماع من قبل الحضور من المساهمين والمستثمرين على أن المخاطر لازالت قائمة وهناك إدراك تام لموضوع أهمية المحافظة على مستوى جيد من السيولة، فالشركة ملتزمة بدعم المساهمين والمستثمرين ومكافأتهم، وسجل الشركة جيد وحافل بذلك منذ تأسيسها، والعام الماضي كان عاما استثنائيا بكل المقاييس، ومجلس الإدارة رفع توصية بعدم التوزيع على أساس تعزيز مستويات السيولة لأنه لازالت هناك درجة من عدم اليقين، وفي ظل هذه الظروف اتخذ مجلس الإدارة الجانب المتحفظ وهناك دواعٍ مبررة للاحتكام إلى هذا الموقف، وكلما برزت مؤشرات إيجابية في الوضع العام، وانخفضت درجة المخاطر واللايقين، فإن الشركة لا محالة سوف تواكب المستجدات، وتكيف سياساتها وخططها وفقا لذلك، متمنيا أن تسير الأمور نحو الأفضل، وهناك مؤشرات عالمية توحي بالأفضل، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التأكد واليقين. **وبعد تلك المناقشة المستفيضة، صادقت الجمعية العامة على الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2020 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.**

خامسا: <u>وافقت الجمعية العامة على توصية مجلس الإدارة بإقرار الخسارة الصافية البالغ مقدارها 4,275,153 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2020.</u>

سادسا: <u>وافقت الجمعية العامة على مقترح توزيع مبلغ 220,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2020، بعد أخذ موافقة السادة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.</u>

سابعا: <u>الموافقة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 75 مليون دينار بحريني وتحدد شروط ومتطلبات إصدارها من قبل مجلس الإدارة، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.</u> أوضح السيد الرئيس أن هذه المادة مادة ثابتة في جدول أعمال الجمعية العامة في كل عام، وذلك لضمان وجود موافقة المساهمين على الدوام لإصدار سندات بحسب القانون لتعزيز متطلبات السيولة عند الحاجة، وأكد أن متطلبات التمويل تتناسب مع نمو عمليات الشركة. وهنا طلب السيد رياض يوسف ممثل بنك البحرين الوطني ش.م.ب. الإذن بالتداول وتساءل ما إذا كان لدى مجلس الإدارة والشركة أي توجه بخصوص سياسة التمويل في الشركة وهو الاعتماد الكلي على التمويل والخطوط الائتمانية من المصارف، خاصة وأنه وخلال أزمة جائحة كورونا برزت المزيد من المخاطر باستخدام هذه السياسة. فرد عليه السيد الرئيس قائلا أنه لا يوجد توجه لدى مجلس الإدارة بتغيير سياسة التمويل الحالية والشركة لديها إحصائيات ومعلومات عن حركة السيولة خلال العام الحالي والأعوام القادمة، والشركة ليس لديها تركزات كبيرة في التمويلات المتاتاة من المصارف حيث تتباعد مواعيد الاستحقاق بصورة استراتيجية، وأكد مجددا أن الشركة استطاعت وبنجاح خلال العام سداد قرضين مجمعين في تاريخ استحقاقهما بإصدارين جديدين محددي الأجل في ديسمبر 2020. كما طمأن السيد الرئيس المساهمين أن وضع الشركة من ناحية السيولة مطمئن ومستقر، ويعكف مجلس الإدارة والإدارة على مراقبة التطورات الحاصلة في السوق عن كثب، كذلك فإن الخطوط الائتمانية من المصارف ثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير. في هذه الأثناء، كانت للسيد عضو مجلس الإدارة العضو المنتدب مداخلة أكد فيها على أن للشركة خبرة تراكمية طويلة في عملية تحصيل التمويل

التوقيع المعتمد

اللازم للشركة بحكم علاقاتها القوية مع ما يزيد عن ثمانية بنوك، ومما يدلل على ذلك أن التغطية في الإصدارين المستخدمين في سداد القرضين المجمعين فاقت كل التوقعات، كما أن الشركة تتمتع بمستوى من السيولة يبلغ 25 مليون دينار بحريني ولم يتأتى ذلك إلا نتيجة لدراسة متأنية واتخاذ إجراءات استباقية احترازية وانتقائية ليس على مستوى الإقراض فحسب، بل على مستوى الحصول على التمويلات اللازمة لتسير عمليات الشركة وأنشطتها التجارية. واختتم حديثه بالتأكيد على أن مجلس الإدارة في صدد إجراء دراسة مكثفة لتنويع مصادر دخل الشركة بغية تنمية أموال المساهمين حسب الخطة الاستراتجية للشركة. **بعد ذلك، وافقت الجمعية العامة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 75 مليون دينار بحريني، وخولت مجلس الإدارة بتحديد شروط ومتطلبات إصدارها بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.**

ثامنا: <u>مناقشة تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.</u> طلب السيد أحمد فخرو الإذن بالمداخلة، وذكر أن صفحة رقم 16 وردت فيها عبارة تخص "تقييم أداء المجلس ولجانه التابعة"، فيما لم يذكر التقرير نسبا مئوية معينة لذلك التقييم وملخص نتيجة التقييم كما هو معمول به في بعض الشركات الأخرى. فشكر السيد الرئيس السيد المساهم على مداخلته، وأكد أن المجلس يقوم بعملية مراجعة أداءه وأداء اللجان بصورة سنوية ضمن آلية معينة ، مؤكدا أن التقييم المعمول به حاليا لا يرتكز على نسب مئوية بل على مستوى الأداء بالدرجات: ممتاز، جيد جدا، جيد الخ، وأن نسبة تقييم الأداء في العام المنصرم كانت عالية. في هذه الاثناء، أوضح السيد ساتر أن هناك نظامين من التقييم، النظام الأول يرتكز على النسب المئوية، والنظام الثاني يرتكز على الدرجات، وهو النظام الذي تعتمده الشركة في الوقت الحاضر، وهو نظام مقبول حسب ميثاق وإدارة حوكمة الشركات ولا يوجد ما يمنع من السعي نحو تطوير هذه الممارسة بدراسة النماذج الأخرى وتطبيق أمور مستحدثة، تتماشى مع التطورات الحاصلة في هذا الإطار، والتي من شأنها تحسين أداء المجلس ولجانه، ووعد المساهم بالنظر في مقترح تحسين هذه الممارسة وعرض نسب التقييم المناسبة، وقد أُوعِزَ لسكرتير مجلس الإدارة البحث في الممارسات المعمول بها في السوق لتطبيقها مع نهاية العام الحالي. وأضاف السيد الرئيس أيضا أن مجلس الإدارة أجرى خلال العام 2020 تغييرات كبيرة على تركيبة اللجان المنبثقة عن المجلس، وقرر تشكيل لجنة جديدة تحت مسمى لجنة الحوكمة والمخاطر والامتثال لمراجعة المسائل المتعلقة بمراجعة السياسات والأنظمة الداخلية، وحوكمة الشركات، وعملية مراقبة الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والرقابية، والامتثال للقوانين، والأنظمة، وقواعد السلوك في الشركة، ومراجعة المخاطر وإصدار التقارير اللازمة في هذا الشأن وغيرها من المهام الموكلة إلى هذه اللجنة. **بعد المناقشة، صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31، وذلك من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2020 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.**

تاسعا: <u>التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مع أي من الأطراف ذوي العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (24) من البيانات المالية تماشيا مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.</u> بطلب من السيد الرئيس، قرأ سكرتير مجلس الإدارة على السادة المساهمين التقرير المختصر التالي: *"يطيب لنا إخطار السادة المساهمين بأنه توجد لدى الشركة سياسة محددة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية. وتسري هذه السياسة على أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وأعضاء الإدارة العليا والموظفين. كما وتسري ضمن نطاقها التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها. ويمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة التي جرت خلال السنة المالية تحت إيضاح رقم 24 المندرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2020 وحسب التقرير السنوي وبمصادقة المدققين الخارجيين. كما نحيط السادة المساهمين علما بأنه تتوافر لدينا التفاصيل الخاصة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة بالاسم بصورة منفصلة لمن أراد الاطلاع عليها من بصورة منفصلة بعد التواصل مع سكرتير مجلس الإدارة في وقت لاحق"*. **وعقب ذلك، وافقت الجمعية العامة على ما ورد في محتوى التقرير المقروء، وحسب ما ورد في التقرير السنوي للعام 2020، آخذين في الاعتبار أن التفاصيل الخاصة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة بالاسم تتوافر بصورة منفصلة لدى سكرتير مجلس الإدارة لمن يطلبها من المساهمين والجهات الرسمية والرقابية، حسب ما تم الإعلان عنه.**

عاشرا: <u>وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2020/12/31.</u>

التوقيع المعتمد

حادي عشر: **<u>تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية 2021 بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.</u>** أوضح السيد الرئيس أن مجلس الإدارة كلف لجنة التدقيق بالنظر في تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية 2021 وبإجراء تقييم لشركات التدقيق ودعوتهم لتقديم مقترحاتهم في هذا الشأن. وعليه خاطبت الشركة أربع شركات تدقيق من الفئة الأولى لتقديم مقترحاتهم، وأجرت لجنة التدقيق تقييما شاملا للمقترحات المقدمة من النواحي الفنية ومن حيث التكلفة، وعليه فإن مجلس الإدارة وبناءً على توصية لجنة التدقيق، يوصي بأن يتم تعيين إرنست ويونغ (E&Y) كمدقق خارجي لتدقيق حسابات عام 2021، وأن تخول الجمعية العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي. في هذه اللحظة طلب السيد نادر المسقطي الإذن بتقديم مداخلة قصيرة، مذكرا برغبة بعض المساهمين في الجمعية العامة السابقة بالنظر في إمكانية تغيير المدقق الخارجي باعتبار أن المدقق الخارجي الحالي قد أمضى سنوات طويلة في تدقيق حسابات الشركة، ومن ضمن الممارسات الأفضل محاسبياً تغيير المدقق الخارجي في كل فترة. وبناءاً على هذه التوصية قام المجلس بالنظر في هذا الموضوع من خلال لجنة التدقيق التي خاطبت مجموعة من شركات التدقيق وحصلت على عروضها، وبعد دراسة مستفيضة قدمت اللجنة توصيتها النهائية للمجلس والتي طرحها السيد الرئيس على مسامع المساهمين. **وبعد ذلك الطرح، وافقت الجمعية العامة على تعيين إرنست ويونغ (E&Y) كمدققين خارجيين لتدقيق حسابات عام 2021.**

ثاني عشر: **<u>ما يستجد من أعمال طبقا للمادة (207) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.</u>** **بطلب من السيد علي طريف والسيد الرئيس، صادقت الجمعية العامة على قرار مجلس الإدارة المتخذ في 21 أبريل 2020 بقبول استقالة عضو مجلس الإدارة السابق السيد خالد محمد علي مطر، وتعيين السيد يوسف صالح سلطان خلف كعضو مستقل في مجلس الإدارة خلفاً له، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي في 28 أبريل 2020.**

في ختام الاجتماع، تقدم السيد الرئيس بالشكر الجزيل إلى المساهمين وجميع الحاضرين تلبيتهم دعوة حضور الاجتماع ودعمهم المتواصل واللامحدود للشركة.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشرة وثلاث وعشرين دقيقة صباحاً.

.....
الدكتورعبد الرحمن علي سيف
نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة

.....
السيد جلال جعفر الموسوي
سكرتير مجلس الإدارة

التوقيع المعتمد